مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية
Egyptian Enterprise Center for Policies and Strategic Studies

المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية
AFRICAN CENTER FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES ACRESS

الابعاد المتعددة للصراع في السودان وسيناريوهات المستقبل

مايو 2023

اعداد :

تقي احمد -باحثة

سامية أحمد - باحثة

مركز ايجيبشن انترابرايز للسياسات والدراسات

ميرنا احمد - باحثة

المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS)

مراجعــة: :

دكتورةغادة فؤاد - مدير المركز الافريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS)

دكتورة / آيات عبد العزيز - مدير البحوث والدراسات بمركز ايجيبشن انترابرايز للسياسات والدراسات

حقـوق الطبـع والنشـر محفوظـة لمركـز ايجبيشن انتربرايز للسياسات والدراسات والمركـز الأفريقـي للأبحـاث والدراسـات الاسـتراتيجية

نبذة تعريفية عن مركز ايجيبشن إنتربرايز :

هو مؤسسة بحثية مستقلة تُعّد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيدا عن أية خلفيات أيديولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية، وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي و مفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما يسمى بالصورة المتكاملة وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

نبذة تعريفية عن المركز الأفريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS)

هو مركز بحثي (Think Tank) متخصص في دراسة وتحليل شئون القارة الافريقية، يتبنى المركزمبدأ الحلول الافريقية للقضايا الافريقية من خلال فريق عمل من الخبراء والباحثين المتخصصين من مختلف دول القارة. يقدم المركز دراسات وتقارير وتحليلات من منظور افريقي لمساعدة مؤسسات صنع القرار وأصحاب المصلحة على فهم التحولات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والتغييرات الاستراتيجية في القارة الأفريقية. بالاضافة الى ذلك يعد المركز منصة للشباب الأفريقي نساء ورجال للدراسات البحثية وبناء القدرات.

عقد مركز ايجيبشن انتربريز بالتعاون مع المركز الافريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية «acress» ويبنار بعنوان «الابعاد المتعددة للصراع في السودان وسيناريوهات المستقبل» في شهر مايو ٢٠٢٣ تناولت عدد من الابعاد للحرب الاخيرة التي اندلعت في الرابع عشر من شهر ابريل ٢٠٢٣ في السودان وقد كانت استجابة كلا المركزين سريعة من أجل طرح رؤية علمية وفكرية حول تلك النقاط الهامة التي لم يتطرق لها الكثير من الباحثين والدارسين للملف السوداني في ظل اهتمام الغالبية العظمى من التحليلات والمراكز بالابعاد السياسية والعسكرية في غياب لفهم وتحليل لتبعات تلك الحرب على البعد الاقتصادي والاجتماعي والانساني على المواطن والمجتمع السوداني والتي من المؤكد سيكون لها آثار كبيرة في الايام والسنوات المقبلة على السودان ودول الجوار في حال استمرت الحرب في تصاعد دون تدخل لحلحلة الوضع وتوقف دائم لاطلاق النار بين الجهات المتصارعة هناك.

لذلك جاءت محاور الويبنار كالتالي:

- التكلفة الاجتماعية للصراع وحالة الأمن الانساني
- تبعات الصراع الحالي على الجوار الاقليمي
- البعد الدولي وتأثيره على فرص الحل السلمي
- التكلفة الاقتصادية للصراع في السودان وتأثيرها على البلاد
- السيناريوهات المستقبلية للصراع في السودان

- السادة المتحدثين:

م	الاسم	المحور
٢	دكتورة/ غادة فؤاد مدير المركز الافريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية «ACRESS" – القاهرة	التكلفة الاجتماعية للصراع وحالة الأمن الانساني
٣	الدكتور/ محمد صالح عمر مدير المركز الافريقي للابحاث ودراسة السياسات "افروبوليسي" – اسطنبول	تبعات الصراع الحالي على الجوار الإقليمي
٤	الدكتور/ إسماعيل محمد طاهر استاذ الجغرافيا السياسية بجامعة هيك – تشاد	البعد الدولي وتأثيره على فرص الحل السلمي في السودان
٥	الدكتور/ محمد فؤاد رشوان باحث متخصص في الشئون الافريقية	معقبا
٦	الاستاذ/ عمار ياسين باحث متخصص في دراسات السلام والصراع	معقبا
٧	دكتورة / آيات عبد العزيز مدير البحوث والدراسات بمركز ايجيبشن انترابرايز للسياسات والدراسات – القاهرة	إدارة الحوار

- المحور الأول: التكلفة الاجتماعية للصراع وحالة الأمن الانساني

المتحدثة: دكتورة/ غادة فؤاد

مدير المركز الافريقي للابحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS)

يعد التركيز على الأبعاد الأخرى للصراع الدائر في السودان بخلاف البعد السياسي والعسكري أمر ضروري لما له من تبعات خطيرة على الواقع السوداني حاليا ومستقبلا خصوصا البعد الإنساني لأنه قد يكون سبب في مشكلات أكبر في الفترة القادمة. يُعني تعريف الأمن الانساني، وفقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤، «»تحرير البشر من التهديدات الشاملة، واسعة النطاق، والتي تمتد لفترات طويلة وتعرض حياتهم للخطر» ، وهنا يكون الإنسان هو وحدة الاهتمام الاساسية كما أن التهديدات تشمل كافة الجوانب سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية، وقد وضع التعريف عدد من الأبعاد لمفهوم الأمن الإنساني سوف يتم تناولها بالتطبيق على الحالة السودانية.

أولاً: الأمن الغذائي

يعني توفير الفرص المالية والمادية التي تمكن الإنسان من الحصول على الغذاء بشكل مستمر، وهو ما لا يتوفر في السودان سواء في ظل الصراع الحالي أو قبل ذلك. فالسودان يعاني من حالة انعدام الأمن الغذائي وفقا لتقرير التقييم الشامل للأمن الغذائي والهشاشة لبرنامج الغذاء العالمي في منتصف عام ٢٠٢٢ حيث نجد أن ٣٤% من السكان حوالي ١٥ مليون شخص يعاني من حالة انعدام للأمن الغذائي وهذا الوضع يزداد تدهوراً حيث اشارت منظمة «الفاو» أن السودان يعاني من حالة اقتصاد هش ونوبات جفاف أدّت إلى فشل إنتاج المحاصيل في الموسم الزراعي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ وكان اخرها فبراير ٢٠٢٢، وهذا جعل ٩٥ % من الأسر السودانية تنفق على الغذاء أكثر من ٦٥ % من إجمالي إنفاقها.

يتضح عند تقييم أكثر المناطق التي تعاني من حالة انعدام الأمن الغذائي أنها المناطق التي تشهد نزاع مسلح سواء مستمر أو متقطع وهي ولايات غرب دارفور (٦٥ %)؛ ووسط دارفور (٥٩ %)؛ وشمال دارفور (٥٦ %)؛ والنيل الأزرق (٥٠ %). وهذا يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي وفرص استمرار الصراع، بالإضافة إلى انضمام الخرطوم لتلك المناطق التي تشهد انعدام للأمن

الغذائي بعد اندلاع الصراع الحالي حيث شهدت الأسعار ارتفاع كبير منها اسعار السلع الأساسية اللازمة لاستمرار حياة الانسان وبناء جسده خاصة الاطفال والنساء المرضعات والحوامل مما جعل المواطن السوداني ورب الأسرة غير قادر على توفير المتطلبات الأساسية للغذاء.

وهنا ينبغي الاشارة الى تأثير ذلك على المرأة والتي تعد من الفئات الأكثر تضررا في ظل الوضع الحالي فوفقا لتقارير الأمم المتحدة وجد أن الأسر التي تعولها النساء أكثر عرضة لإنعدام الأمن الغذائي بنسبة ١١% أكثر من الأسر التي يعولها الرجال نظراً لصعوبة حصولهن على العمل والخروج الآمن للأسواق في أوقات الصراع المسلح.

ثانياً: الأمن الصحي

يعني تحقيق الأمن الصحي وجود مجتمع خالي من الأمراض والأوبئة بالإضافة إلى كفاءة البنية التحتية الصحية، وعند النظر للوضع الصحي في السودان نجد أنه يتجه نحو الأنهيار ، فقد تعرضت المنشآت الصحية إلى ٢٨ هجمة خلال الصراع المسلح الحالي تم فيها تدمير العديد منها بالإضافة إلى إصابة العاملين في القطاع الصحي من أطباء وممرضين فعلى سبيل المثال تم قتل واغتيال الطبيب الوحيد المسؤول عن الأشعة في مستشفى الجنينة .

كما نجد ان ١١ ولاية من أصل ١٨ ولاية سجلوا حالات كبيرة من انتشار سوء التغذية وهو أعلى من المعدل الطبيعي لمنظمة الصحة العالمية الذي يقدر ب ١٥ % فوفق التقديرات نجد أن هناك ٤ مليون طفل وسيدة من المرضعات والحوامل يعانون من سوء التغذية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة وارتفاع حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة وهذا مؤشر خطير لأنه سيجعل لدى السودان أجيال مريضة غير قادرة على العمل ستصبح عبء على ميزانية الدولة مما يعيق عملية التنمية والتطور.

بالإضافة إلى أنه تم إغلاق نحو٦١% من المرافق الصحية في الخرطوم بسبب الأحداث الاخيرة لانها أصبحت غير قادرة على العمل و ١٦% منها فقط هي التي تعمل في وضعها الطبيعي.

نتيجة لذلك وبسبب انتشار وتوسع عمليات الاقتتال والهجوم على المنشآت الصحية تم العودة مرة أخرى لدور القابلة (الداية) والولادة في المنازل عوضا عن المستشفيات والوحدات الصحية مما يعرض حياة كثير من النساء للخطر.

ثالثاً: الأمن الشخصي

يعني ضمان أمن الإنسان من التعرض للعنف والتهديد البدني وهو ما يتم انتهاكه بشكل مستمر خلال الأحداث الجارية في السودان في عدة ولايات خاصة في الخرطوم والنيل الأزرق وولايات دارفور بالإضافة إلى ولاية كردفان. فقد تعرض عشرات من المواطنين للقتل ونزح كثير من الاطفال والنساء خلال أعمال العنف والنزاعات بين المجتمعات القبلية في ولاية النيل الأزرق في يوليو٢٠٢٢.

تشير بعض التقارير إلى استخدام سلاح الاغتصاب خلال الأحداث الجارية كما تم استخدامه من قبل في الصراع الدائر في دارفور منذ عام ٢٠٠٣ بغرض إذلال النساء والقبائل التي ينتمين إليها، ولا يستثنى من الاتهام أي طرف من أطراف الصراع المسلح في السودان لأن قوات الدعم السريع التي تدعي حماية المدنيين هي نفسها قوات «الجنجويد» التي استخدمها نظام الانقاذ السابق في حربه ضد الحركات المتمردة المسلحة في دارفور على مدار ما يقرب من ٢٠ عاما وتتهمها التقارير الأممية ومنظمات حقوق الانسان وفقا لشهادات موثقة من قبل الضحايا المدنيين في السودان بأنها نفذت العديد من عمليات الاغتصاب خلال صراع دارفور.

ومن الواضح أن استخدام هذا السلاح أصبح حاضرا في كل الأزمات السودانية حتى أثناء المظاهرات التي شهدتها الولايات السودانية ضد قرارات مجلس السيادة على مدار السنوات السابقة، فقد اتهم الأمين العام للجنة إزالة تمكين نظام الإنقاذ ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المجمدة الطيب يوسف في يناير الماضي جهات سياسية لم يسمها بتعرض ابنته للعنف الجنسي عقب اختطافها لتصفية خلافات ذات طبيعة سياسية تتعلق بعمله في اللجنة (المجمدة) المناط بها استرداد أموال الشعب السوداني من حكومة الإنقاذ. بالاضافة لذلك تشهد الولايات التي بها حالة من غياب الأمن وانتشار للنزاعات المسلحة حالات اعتصاب جماعي في ظاهرة جديدة غريبة على المجتمع السوداني، على سبيل المثال حالة الاغتصاب الجماعي التي حدثت لفتاة في شهر رمضان قبل الماضي في ولاية النيل الأزرق بسبب استمرار الصراعات هناك وغياب السيطرة الأمنية.

وهنا نشير إلى أن السبب ليس فقط حالة الهشاشة الأمنية الموجودة في السودان والتي ازدادت بعد الصراع الاخير وإنما غياب قوانين رادعة لمعاقبة مرتكبي جرائم الاغتصاب الجنسي لذلك نجد أن النساء في السودان كن يطالبن

قبل اندلاع الحرب الحالية بوجود بنود في اتفاقيات السلام التي يتم التوصل لها تنص على وجوب معاقبة الجاني ووضع حد لجرائم الاغتصاب والتحرش ضد النساء وتعديل القانون السوداني الخاص بالتحرش الجنسي لما له من آثار صحية ونفسية سلبية على النساء والفتيات ضحايا عمليات الاغتصاب.

رابعاً: الأمن المجتمعي والبيئي

يتضمن الأمن المجتمعي أمن الهوية الثقافية بينما الأمن البيئي يعني الحصول على ما يكفي من الماء الصحي والهواء النظيف والبنية التحتية الجيدة وسوف يتم تناول البعدين معا نظرا لوجود ارتباط كبير بين الأمن المجتمعي والأمن البيئي لأن الأخير يهتم بأن يعيش المواطن في بيئة نظيفة غير ملوثة بها ماء نظيف ووسائل صرف صحي سليمة وكذلك شبكة طرق وبنية تحتية قابلة للاستخدام، وهو ما يعد تحقيقه معضلة في السودان سواء قبل أو بعد الصراع الدائر حاليا بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع.

توجد معضلة أخرى يواجهها المجتمع السوداني تتمثل في مسألة النزوح واللجوء لأن السودان يعاني من حركة نزوح كبيرة بسبب الصراعات المستمرة في الداخل، بالإضافة إلى مشكلة اللجوء وبأعداد كبيرة من مواطني الدول المجاورة عند حدوث اضطرابات او نزاعات بها قادمين الى الاراضي السودانية نتيجة التماذج والاختلاط والتزاوج بين القبائل الحدودية، وفقا للتقديرات يوجد نحو ٣٤٠ ألف نازح داخلي ٧٢% منهم من ولايات غرب وجنوب دارفور، بالإضافة إلى أن الصراع الحالي تسبب في لجوء حوالي ١٠٠ ألف سوداني إلى دول الجوار خاصة تشاد ومصر خلال ثلاثة اسابيع فقط من بداية الاقتتال. كما تسببت الحرب الدائرة في أزمة للاجئين آخرين خاصة اللاجئين من دولة جنوب السودان حيث اضطروا للمخاطرة بأرواحهم وارواح اطفالهم والعودة مرة أخرى إلى وطنهم هرباً من القتل الدائر في السودان.

أن كثرة اللاجئين والنازحين وتحركهم الدائم داخل السودان من إقليم الى آخر بين الأقاليم المختلفة خلق حالة من التشاحن المجتمعي نظراً لأن كل إقليم في السودان له هويته الثقافية والإثنية وتركيبته السكانية فدخول جماعة إثنية على جماعة إثنية أخرى لكل منها سماته الثقافية وسلوكياته المجتمعية الخاصة به يؤدي إلى نشوب العديد من النزاعات وهذا ما حدث بالفعل في النزاع المحلي في ولاية غرب دارفور وفي ولاية النيل الأزرق وكذلك في كردفان مما تسبب في عدد من القتلى والجرحى، كما أن القادم ينافس المقيم على فرص الحصول على الغذاء والعمل وكذلك الرعاية الصحية وهي في الأساس مجتمعات هشة في كل هذه الجوانب مما يزيد الأمور سوءاً. هذا الى جانب قيام كثير من النازحين في اقليم العاصمة باقتطاع الاشجار والقضاء على مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة بهدف توفير مسكن لهم.

أصبح سكان الخرطوم يشتكون من طغيان السلوكيات الريفية على مظاهر التحضر والتمدن وانتشار المشردين في الشوارع وحدوث تلوث بصري في مساحات شاسعة من المدن، بسبب حركة النزوح واللجوء بدفعات كبيرة الى المدن الحضرية في السودان خاصة أقليم العاصمة في الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري بالإضافة إلى أنه بعد توقيع اتفاقيات السلام وعجز الدولة والوسطاء الدوليين والاقليميين عن تنفيذ البنود الخاصة بالترتيبات الأمنية اللازمة أصبحنا نجد عناصر الحركات المسلحة التي وقعت على الاتفاقيات جاءت الى العاصمة واصبحت تقيم في الحدائق والاماكن العامة وهذا يخلق مجتمع غير سوى لأن الطفل الناشئ يرى المدرعات والأسلحة بصورة مستمرة بدلاً من العيش في مجتمع هادئ يتوفر فيه مقومات الحياة الطبيعية. على سبيل المثال عندما غادر حاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي الخرطوم متوجها إلى شمال دارفور بعد احتدام الصراع الحالي وانتقاله الى الغرب ، رافقت مناوي في رحلته أكثر من ٣٠٠ مركبة عسكرية مدججة بالسلاح كانت تتمركز في الحديقة الدولية شمال أم درمان بالاضافة الى القوات الخاصة بتأمين مقار سكنه.

يواجه ايضا قطاع التعليم في السودان ازمة بسبب انتشار النزاعات والصراعات المسلحة وازداد الوضع تدهورا بعد الصراع الحالي في البلاد فقد أصبحت ٦٠% من المدارس غير قادرة على استقبال الطلاب سواء بسبب الإهمال وعدم تطويرها وصيانتها أو قدم مبانيها مما جعل ٣٣% من إجمالي أطفال السودان لم يلتحقوا بالمدارس الفترة الأخيرة وهنا ظهرت مسألة التعليم الخاص لتعويض عجز الحكومة عن الإنفاق على التعليم المقدر بـ ١,٣ % فقط بينما يتم توجيه الغالبية العظمى من ميزانية الدولة للانفاق العسكري لمواجهة التمردات المسلحة المتتالية، ومع ارتفاع نفقات المدارس والجامعات الخاصة بدرجة جعلت الغالبية العظمى من مواطني السودان غير قادرين عن توفيرها لم يعد امامهم سوى المدارس الحكومية التي تعاني من عدم الكفاءة ليس فقط في البنية التحتية ولكن ايضا نقص عدد المدرسين اصحاب الكفاءات، فقد أصبحت البيئة التعليمية في السودان طاردة للمعلمين واساتذة الجامعات ذوي الكفاءات الذين سافروا للخارج بحثا عن سبل حياة أفضل لهم ولأسرهم . كل ذلك أثر على جودة العملية التعليمية وكفاءة مخرجاتها المتمثلة في الطالب الناتج عن هذه العملية. وبالتالي استمرار الحرب والنزاعات المسلحة سيؤدي الى تفريغ المجتمع السوداني من عناصر القوة للعملية التعليمية القادرة على بناء اجيال متعلمة تستطيع إحداث نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في الدولة.

خامساً: الأمن السياسي

يعنى الأمن السياسي حماية حقوق الإنسان وحرياته في اعتناق فكر سياسي

أو الانتماء لحزب او حركة سياسية غير مسلحة وبما لا يضر بمصالح البلاد. وهنا نجد أنفسنا أمام مسألة شائكة وهي أيهما له الأولوية هل أمن الوطن أم أمن الإنسان لأنه وفقا للمفهوم التقليدي نجد أن القيمة العليا كانت لأمن الوطن قبل الأمن السياسي للفرد.

بالتطبيق على الحالة السودانية نجد أن الانتماءات القبلية تتحكم في الحياة والانتماءات السياسية رغم تصريحات الكثير من الاحزاب والحركات السياسية انها تؤيد الديموقراطية والفكر الليبرالي والحياة المدنية التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات ويتضح ذلك عند البحث في الاساس الحقيقي لنشأة الكثير منها وايضا عند تحليل سبب الخلافات فيما بينها أو رفضها التوقيع على ذلك الاتفاق او ذاك سواء في غرب السودان أو شماله أو شرقه.

على سبيل المثال مسألة الخلاف في شرق السودان بين الاحزاب والحركات السياسية الذي يبدو في ظاهره سياسي لكنه ومن خلال البحث في الأمر يتضح أنه صراع قبلي في الأساس حول من يقود الشرق في مفاوضات السلام والاتفاقات مع الحكومات المتعاقبة في السودان. ظهر ذلك جليا عند توقيع مسار الشرق (أحد بروتوكولات اتفاق سلام جوبا ٢٠٢٠) الذي ابرمه كل من حزبي مؤتمر البجا المعارض بقيادة أسامة سعيد، والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة بقيادة خالد شاويش ممثلين عن جزء من أهل الشرق كحزبين من أحزابه في اتفاق جوبا للسلام، وهنا ظهر من جديد الخلاف مع المجلس الأعلى لنظارات البجا بقيادة الناظر ترك، وتم الاعتراض بأن هؤلاء لا يمثلوا شرق السودان.

لم يكن ذلك الخلاف جديداً فقد حدث ايضا في مؤتمر أهل الشرق في العام ٢٠١٩ بالخرطوم عندما رفض موسى محمد أحمد والناظر ترك المشاركة في المؤتمر، وتم اتهامهما آنذاك أنهما كانا يرغبان أن يقتصر المؤتمر على مكون «البداويت» (أحد مكوني البجا) فقط. كما تم الهجوم على المؤتمرات التي تم تنظيمها في شرق السودان، ولتهدئة الاوضاع تم الاستعانة بالحلول القبلية التقليدية التي تستخدم لفض النزاعات بين الزراع والرعاة في الشرق، وهنا ينبغي الاشارة الى أن اللجوء إلى الوسائل القبلية في تسوية الخلافات السياسية يعد مؤشر غير جيد للوضع السياسي في السودان لأنه مؤشر على علو الهوية القبلية على الهوية الوطنية الجامعة.

هكذا بعد تطبيق الابعاد المختلفة للأمن الانساني على الحالة السودانية وتناولنا لأوضاع المجتمع قبل وبعد الصراع الحالي منذ ١٤ ابريل ٢٠٢٣ نجد أننا امام مجموعة من النتائج أهمها:

- يعد نموذج حميدتي، بغض النظر عن الشخص نفسه، خطير جداً على الدولة الوطنية لأنه في الأساس شخص يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة المتعلقة بشركاته واعماله التجارية ولديه مجموعه من القوات «المليشيا» التي تخدم مصالح شركاته والجهات المتعاونة معه في الداخل والخارج وليس مصالح السودان والمواطن السوداني بل تعمل على ترسيخ سياسة نهب ثروات البلاد.

- لجوء المنظمات الدولية والسفارات المتواجدة في السودان إلى شركات أمن خاصة محلية وعالمية لمساعدتها على إخراج موظفيها والعاملين بها يعتبر مؤشر خطير لانتشار العصابات المسلحة تحت مسمى «شركات الأمن» مما يمثل تهديد لأمن المواطن السوداني.

- التأثير على التماسك المجتمعي، حيث يجري تفريق العائلات أثناء عمليات النزوح واللجوء بسبب الرسوم المبالغ فيها التي تفرضها شركات واصحاب وسائل النقل لاستخدام الحافلات والشاحنات في الفرار من المناطق المتضررة من النزاع. فقد يضطر رب الاسرة الى الدفع ببعض افراد العائلة للمغادرة وترك آخرين دون مغادرة.

- مسألة إعادة التوطين وعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم ومنازلهم بعد تدميرها تعد مشكلة سيتعين على السودان مواجهتها مستقبلاً كما حدث مع النازحين في صراع دارفور، فكثير منهم خاصة من ولد وعاش من الاجيال الجديدة في المخيمات رفض العودة إلى قراهم وفضلوا البقاء في معسكرات النازحين التي اصبحت اكثر ملائمة لحياتهم بعد خلق حياة واقتصاد جديد وسبل للعيش مناسبة لهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه حاليا في ظل كل تلك الاحداث المعقدة التي يمر بها السودان سواء المشاكل الإثنية أو القبلية والمجتمعية والثقافية وما سينتج عنها الفترة المقبلة من تكلفة اجتماعية باهظة وآثارها السلبية على الأمن الانساني بمختلف ابعاده ... هل نموذج الديموقراطية وفقا للمفهوم الغربي سيصلح تطبيقه في السودان حاليا او بعد انتهاء الصراع الحالي أم انه ينبغي أولا البدء في بناء قدرات الشباب السوداني السياسية كي يكون قيادة سياسية واعية قادر على إدارة الحياة السياسية وفقا للمصلحة الوطنية خصوصا ان الاحزاب السودانية التقليدية مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي فقدت قدرتها التقليدية على التأثير. فلابد أن يمثل ذلك أولوية للجهات والمنظمات الدولية الراغبة في إحداث تطور ايجابي في الحياة السياسية في السودان.

المحور الثاني : تبعات الصراع الحالي على الجوار الإقليمي

المتحدث: الدكتور/ محمد صالح عمر
مدير المركز الافريقي للابحاث ودراسة السياسات «افروبوليسي» - اسطنبول

تأتي أهمية الحديث عن مخاطر هذا الصراع وآثاره على الاطراف الإقليمية من أن السودان هي واحدة من أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة وكذلك من أكبر الدول الإفريقية من حيث التعدد العرقي والإثني حيث أن السودان به حوالي 597 مجموعة إثنية رئيسية وفرعية وفق عدد من التقارير والابحاث، كما أن السودان له حدود مع سبع دول كلها ما عدا مصر دول غاية في الهشاشة ولديها العديد من القضايا الشائكة والمتشعبة.

كذلك يعد السودان من أكبر الدول المستضيفة للاجئين سواء من إريتريا، أثيوبيا، جنوب السودان وأيضاً لاجئين ومعارضة من أفريقيا الوسطى وتشاد وهذه مأساة أخرى، بالإضافة إلى أنه يستضيف مقيمين غير شرعيين فرغم عدم وجود وثيقة أكاديمية بحثية أو إحصاء من جهة رسمية لكن يتحدث السودانيين في كثير من وسائل الإعلام ومن متابعتي للداخل السوداني أن هناك ما يقرب من عشرة ملايين إنسان يعيشون في السودان بطرق غير شرعية وهذه إحدى الأزمات التي ستنعكس على السودان بصورة سلبية إذا ما استمر الصراع الحالي.

كما أن اختصار واختزال الصراع على أنه مجرد صراع بين كل من الجنرال حميدتي والفريق البرهان يبتسر الموضوع كثيراً فالصراع في السودان أعمق من ذلك، وأيضاً النزاعات والقضايا الشائكة في أفريقيا كثيرة جداً وإذا ما أردنا إعادتها إلى بعض جذورها القديمة والحديثة سنجد تشعبات كثيرة جدا لما يحدث الآن في السودان، وأسوأ ما في المعركة الآن أنها بدأت من العاصمة لذلك نجد أن تداعيتها سريعة وعاجلة لأن الصراع انطلق هذه المرة من المركز وليس الاطراف حيث كانت الصراعات المسلحة في السابق تحدث في الاقاليم الأخرى وليس انطلاق من الخرطوم وضواحيها.

ينبغي الاشارة الى ان هناك تداخل لارادات كثيرة سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي تدعم كل طرف من الاطراف المتصارعة في السودان وليس ما يظهر على السطح فقط ودورها مهم في التوصل الى اتفاق بين الجانبين.

لعل ما يزيد من دور الارادات الاقليمية هو التداخل ما بين السودان ودول الجوار من حيث انتشار الجماعات الاثنية والعرقية بينه ودول الجوار والذي يعد من المسائل الشائكة في حال استمرار هذا الصراع الحالي ولعل أقل الدول تداخل مع السودان من حيث التعدد الإثني والجماعات العرقية هي مصر، أما

بالنسبة للجماعات المتداخلة ما بين السودان والدول الأخرى فهي كثيرة جداً فهناك حوالي 60 إلى 70 مجموعة عرقية متداخلة مع تشاد، وهناك جماعات اخرى مشتركة ايضا مع أفريقيا الوسطى وأريتريا وإثيوبيا والأكبر مع جنوب السودان ولا يمكن السيطرة على تحركات تلك الجماعات على الحدود بين الجانبين ، وحجم هذا التداخل سيؤثر على طبيعة حركة المجتمع مع وجود تناقضات في الأساس بين المكونات هنا والمكونات هناك وما بين المكونات ذاتها في داخل البلدان وهذا كله يزيد من هشاشة الدولة خاصة أن هذه الدول المحيطة بالسودان ما عدا مصر ليس فيها أنظمة سياسية مستقرة حتى اثيوبيا شهدت الفترة الماضية قلاقل كثيرة وتوترات في شمال البلاد استمرت على مدار ما يقرب من عامين بسبب الصراع في إقليم تيجراي الذي نتج عنه عمليات نزوح داخلي وخسائر اقتصادية فادحة قبل أن يتم التوصل لاتفاق السلام في جنوب افريقيا.

هناك نقطة هامة لابد من الاشارة اليها في حال توسع الحرب الدائرة في السودان وبسبب عدم الاستقرار في دول الجوار سوف تستغل الحركات المعارضة المسلحة لهذه الدول والتي تتواجد داخل الاراضي السودانية وتوظف هذا التداخل من اجل مصلحتها. على سبيل المثال توجد فصائل معارضة مسلحة ضد النظام التشادي يوجد كثير منها في السودان، ونفس الامر لافريقيا الوسطى التي يتواجد جزء من حركات المعارضة المسلحة ضد النظام الحاكم في بانجي على الاراضي التشادية وفي رواندا وجنوب السودان ولكن بنسبة أقل لان العدد الاكبر منها يتواجد بشكل اساسي في السودان، كما تتواجد جماعات معارضة من جنوب السودان داخل السودان ولكنها غير مسلحة وكذلك توجد قضايا كثيرة غير محسومة بين الدولتين حتى الآن.

وفيما يتعلق بحركات المعارضة المسلحة السودانية فقد حسم اتفاق جوبا للسلام كثير من الملفات الخاصة بتلك الحركات ولكن تظل حركة عبد الواحد محمد نور الرافضة لاي اتفاق مع النظام في الخرطوم تتواجد قواتها بالاساس في دارفور غرب السودان بينما ينتشر جزء منها في دول جوار السودان.

على المستوى الإثيوبي بعد انفجار أزمة التجراي لجأت مجموعات كبيرة منهم إلى السودان، واستقالت المجموعات التي كانت تعمل باليونمي وبقيت أيضا في السودان، فضلا عن المجموعات المسلحة التي عبرت إلى السودان أثناء أزمة التيجراي من أجل إعادة بناء قدراتها العسكرية واللوجيستية لاستئناف الحرب مرة أخرى لاحقا، وهذا إضافة للأقاليم الإثيوبية المجاورة حدودياً للسودان مثل إقليم «بني شنقول» وجوبز والتي تؤوي جماعات مسلحة معارضة للنظام الإثيوبي تلجا للاحتماء بالسودان عند الأزمات.

كما تتواجد مجموعات معارضة اريترية كثيرة في السودان، كانت مسلحة حتى عام ٢٠٠٨ والآن تتواجد بشكل مدني بعد ان حظر النظام السوداني عملها المسلح آنذاك ، ولكن أجواء الفوضى وعدم الاستقرار الحادثة الآن يمكن أن

تمنحها فرصة للعودة مرة أخرى لحمل السلاح.

المسألة الأخرى لأثر الحرب السودانية على دول الجوار هي قضايا الهجرة حيث خرجت مجموعات كبيرة جداً إلى مصر حوالي 73,684 ألف، ومن ثم حوالي 30,000 إلى تشاد وحوالي 47,000 إلى جنوب السودان وحوالي 3000 إلى أثيوبيا وحوالي 10,000 إلى أفريقيا الوسطى وهؤلاء الذين لجأوا في الموجة الأولى للصراع وفي حال توسعه فالأمر سيزداد صعوبة مع تدفق موجات اخرى من اللاجئين السودانيين.

وفي الأساس نجد أن مصر لديها نحو 10 ملايين لاجئ من مختلف الدول المصدرة للاجئين وتشاد لديها ما يقرب من 500,000 لاجئ سوداني بسبب الصراع في دارفور، أما بالنسبة لجنوب السودان فلا يوجد لديها لاجئين سودانيين، ولكن هناك لاجئين جنوب سودانيين حوالي مليون تقريباً يتواجدون في السودان وكذلك هناك حوالي نصف مليون اريتري حسب الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، ولكن الإحصاءات غير الرسمية تقول ما يفوق المليون أريتيري يقيمون في السودان وفي حدود المليون إثيوبي ما بين لاجئ ومقيم يتواجدون داخل السودان.

في ظل ضعف الإمكانات الخاصة بالمنظمات المعنية باللاجئين في الأمم المتحدة واتساع رقعة الحاجة والفقر والحركة الداخلية والخارجية يصعب تصور ما سيمكن أن تؤدي إليه هذه الأحوال ولكن مما لاشك فيه سوف يزداد النزوح الداخلي واللجوء اذا لم تتوقف الحرب. ففي الاساس يوجد نزوح داخلي في السودان حوالي 3,700,000 نازحاً بسبب الحروب القديمة وبالنسبة للنزوح الداخلي الجديد تحدثت التقارير عن حوالي 300,000 وتتوقع المنظمات التابعة للامم المتحدة أنه سيكون هناك حوالي 800,000 نازح جديد.

وفيما يتعلق بتأثير تلك الحرب على الهجرة خارج حدود القارة الافريقية وتحديدا الى اوروبا نجد أنه خلال العشر سنوات الفائتة كانت هناك موجات متتالية من الهجرة غير الشرعية عبر مصر وليبيا وتونس إلى اوروبا لاعداد كبيرة من السودان واريتريا وأثيوبيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وتتخوف الدول الأوروبية وكذلك دول شمال افريقيا من استمرار تلك الهجرات غير الشرعية اليها عبر البحر المتوسط وهذا متوقع في حال استمرار الصراع، مما سيزيد أيضاً من ظهور العصابات التي تعمل في تهريب اللاجئين والاتجار بالبشر بسبب التداخل الكبير بين السودان ودول الجوار واستغلال الفوضى وظروف الحرب وعدم الاستقرار هي ظروف مواتية لعمل تلك العصابات كما حدث في صحراء سيناء في مصر خلال السنوات الماضية قبل تصدي الدولة المصرية لذلك وما يتم الان في ليبيا.

ومن أبرز التداعيات لهذا الصراع هو تواجد وتزايد عدد الحركات المسلحة لأن البيئة في الأساس مواتية لذلك والنزاعات المسلحة منتشرة في السودان أو أفريقيا بوجه عام وصولا الى المحيط الأطلسي غرباً، فهذه المنطقة

مليئة بالحركات المسلحة سواء التنظيمات الإسلامية المتطرفة كتنظيم القاعدة أو جماعة نصرة الإسلام في بوركينا فاسو ومالي أو بوكو حرام التي نشأت في نيجيريا ثم تمددت في عدة دول مجاورة اهمها دول الساحل غرب افريقيا وكذلك جماعة الشباب في الصومال التي خلقت عدد من التنظيمات التابعة لها في دول افريقية أخرى، ولعل من أخطر تداعيات تلك الحرب هو توسع هذه الجماعات الارهابية في افريقيا خاصة مع وجود عدد من العوامل المغذية لهذه الجماعات مثل مرتزقة شركة فاجنر في أفريقيا والصراع بين روسيا والولايات المتحدة حيث تعمل الاخيرة على تدريب عدد من الجنود في قاعدتها في النيجر تحت مسمي «مكافحة الإرهاب» في المنطقة، وهذا كله من شأنه أن يخلق مزيد من الفوضى في حال استمر هذا الصراع. كل ذلك يعمل على انتعاش البيئة التي تعمل فيها تجارة السلاح فمن المعلوم حجم قطع السلاح الصغيرة التي تصل الى افريقيا سنويا بالملايين من خلال الفاعلين غير الرسميين الذين يسعوا الى استمرار النزاعات خاصة مع تمدد تلك الحركات المسلحة في منطقة البحيرات العظمى وجنوب خط الاستواء مع وجود بعض الحركات التي يصعب السيطرة عليها مثل جماعة شباب المجاهدين في الصومال التي تمكنت ان تخلق جماعات موالية لها في افريقيا جنوب الصحراء والتي تنشط في ظل الاجواء المضطربة وغير المستقرة.

فيما يخص الجانب الاقتصادي يتضح أن السودان بجغرافيته الواسعة وبموقعه الاستراتيجي الذي يربط ما بين شمال إفريقيا وجنوبها وايضا يربط ما بين المنطقة العربية عبر البحر الأحمر والدول في وسط وغرب أفريقيا وكذلك باعتباره جزء من القرن الإفريقي يؤثر تأثيراً مباشراً في الجانب الاقتصادي لدول الجوار الاقليمي خاصة الدول الحبيسة منها فهناك إحصاءات تتحدث عن أن جنوب السودان وإفريقيا الوسطى تعتمد بنحو 70% على المنتجات الغذائية الواردة من السودان والسوق المصرية تعتمد بنسبة ٦٠ % على اللحوم والسمسم القادمة على السودان كما ان السوق السوداني سوق مهم للمنتجات المصرية، كذلك تعتمد نصف ولايات جنوب السودان وعددها خمس بالكامل على الواردات من السودان وايضا اريتريا تعتمد على كثير من الواردات السودانية التي تأتي اليها عبر نقاط غير رسمية (منتجات تدخل بطرق غير شرعية ولكنها تشكل جزء هام واساسي في السوق الاريتيري). فضلاً على أن هناك دول تعتمد على السودان في تجارتها الخارجية فتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان دول حبيسة ليس لديها موانئ وتعتبر السودان المنفذ الوحيد لها عبر البحر الأحمر. كما أن عدم استقرار الأوضاع وتوسع رقعتها ستجعل تداعياتها تتجاوز الإقليم إلى الجانب الدولي حيث أن السودان تتحكم في 80% من صادرات الصمغ العربي والتجارة فيه سواء كان على مستوى أفريقيا والإقليم أو على المستوى العالمي.

يثير هذا الصراع أيضاً عدداً من القضايا بين الدول في المنطقة مثل قضية سد النهضة ما بين مصر وإثيوبيا والسودان طرف فيها ولكنه كان عازلاً نفسه

في فترة من الفترات ومع تغير الأنظمة أصبح موقفه غير واضح مما جعل أثيوبيا تعتقد أنه يقف بجانب مصر في هذه القضية بينما يحاول السودان ان يجد لنفسه دور محايدا ومستقل. أيضاً قد يثير هذا الصراع وغياب الاستقرار في السودان القضايا الحدودية الشائكة مع أفريقيا الوسطى وكذلك قضية الفشقة مع أثيوبيا، فهذه القضايا قد تشهد تحريك في ظل الفوضى الجارية التي يعاني منها وقد يكون لها تأثير على مستوى الإقليم في الفترة المقبلة اذا استمر هذا الصراع. وهكذا نجد أن تداعيات هذا الصراع مكلف جداً على كافة المستويات لذلك ينبغي أن يجد السودانيون أولاً سبيلاً للحوار وإن لم يحدث يأتي هنا أهمية دور الوساطة حيث يحظى ملف السودان بأهمية بالغة لدى دول الإقليم على رأسها مصر.

المحور الثالث : التكلفة الاقتصادية للصراع في السودان وتأثيرها على البلاد

. تعاني السودان منذ استقلالها عام ١٩٥٦ من عدم الاستقرار السياسي في ظل تعاقب الأنظمة السياسية المختلفة، فضلا عن وجود عدد من حركات التمرد المسلحة في بعض من اقاليمها. ظهر هذا جليا في الصراع الأخير بيت الجيش الوطني السوداني بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد دحلان دقلو الشهير «بحميدتي»، والذي بدأ من الخرطوم- عاصمة السودان وامتد إلى بعض اقاليمها. هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء هذا الصراع، ومنها الأسباب الاقتصادية بالضرورة

يذكر أن السودان يتمتع بإمكانات وثروات اقتصادية وبشرية هائلة قد لا تتوافر بهذا القدر من التنوع والكم في دولة أخرى. على سبيل المثال يُعد السودان أكبر مُصدر في العالم للبذور الزيتية مثل الفول السوداني ، وعباد الشمس ، وفول الصويا ، والقرطم ، والسمسم، فقد بلغت حجم صادرات تلك المنتجات في عام ٢٠٢٠ ما قيمته ٧٤٦ مليون دولار. ويعود ذلك إلى الاراضي الزراعية الخصبة في السودان حيث تعد الزراعة القطاع الرئيسي للاقتصاد وحركة التجارة وأساس المنتجات التصديرية ويعمل بها وفقا لاحصائيات ٢٠٢١ حوالي ٤١% من القوة العاملة، كما تقدر مساحة الأراضي الزراعية في السودان بنحو٣٧,٢% من مساحة الأرض الكلية ، منها٢,٣ % أراضي زراعية مروية. تنتج السودان ايضا أكثر من٨٠ % من الصمغ العربي في العالم (صمغ الأكاسيا). ويشك الذهب مورد هام من موارد الخزانة السودانية، فقد كانت أهم صادرات السودان وفقا لاحصاءات عام ٢٠٢١ الذهب (٢,٨٥ مليار دولار) والمكسرات المطحونة (٤٨٨ مليون دولار) والبذور الزيتية الأخرى (٤١٦ مليون دولار) والبترول الخام (٣٩٥ مليون دولار) والأغنام والماعز (٢٣٩ مليون دولار).

لكن بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة المتتالية

التي اعاقت الاستغلال الجيد لتلك الثروات خلال السنوات السابقة نجد أن السودان في عام ٢٠٢١ ، احتل المرتبة ٥٩ عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة ١١٦ في إجمالي الصادرات، والمرتبة ١١٤ في إجمالي الواردات، ورقم ١٧٠ من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد، كما وصلت نسبة البطالة في عام ٢٠٢٢ إلي ١٨,٧%، ولعل الحرب الأخيرة وما تسببت فيه من دمار للمصانع والمنشآت والبنى التحتية تمثل نقطة فارقة في مستقبل السودان خلال السنوات القادمة وستشهد الاوضاع الاقتصادية مزيد من التدهور.

ليس هذا فحسب فإن تبعات وتكلفة الصراع المسلح امتدات ايضا لدول الجوار الإقليمي ، والتي تعاني بالفعل من أزمات اقتصادية خانقة مما يؤدي لمزيد من الضغوط على اقتصادات تلك الدول .

ونظرا للأهمية القصوى التي تشكلها الأبعاد الاقتصادية للصراع في السودان على الداخل السوداني و دول الجوار، سوف يتم تناول هذا البعد في تقرير منفصل يتبع هذا التقرير، ويحتوي التقرير اللاحق على تحليل شامل للاوضاع الاقتصادية في السودان وما يرتبط بها من موضوعات تشمل قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها من القطاعات.

المحور الرابع : البعد الدولي وتأثيره على فرص الحل السلمي في السودان:

دكتور/ إسماعيل محمد طاهر

استاذ الجغرافيا السياسية بجامعة هيك - تشاد

عند الحديث عن دولة مثل السودان تقع في نطاق القارة الإفريقية ولديها في ذات الوقت إمتدادات علي مستوي العالم العربي وايضا وعلي مستوي الشرق الأوسط، لا نستطيع في هذه الحالة أن نفرق بين ما هو دولي وإقليمي وذلك بأعتبار أن الأبعاد الدولية والإقليمية في حالة السودان متداخلة، حيث يمتد السودان ثقافيا وإجتماعيا، وفكريا، وإثنيا، على رقعة كبيرة من خريطة إفريقيا والشرق الأوسط ، وبالتالي عن الحديث عن دولة السودان والتي دخلت حاليا في الاسبوع الرابع للحرب لا نستطيع أن نقول بوجود طرف واحد يسيطر علي الأوضاع هناك،

إذا بدأنا بالتحدث عن أثر المجتمع الدولي، وتحديدا الاطراف الدولية التي لديها مصالح في السودان سيكون هناك عدد كبير من الدول التي يمكن ذكرها في ذلك الصدد ومن أجل توضيح ذلك يمكن الحديث علي مستويين يتمثل المستوي الأول في دول الجوار التي لديها امتدادات داخل القارة الإفريقية ولديها تأثير علي المسألة السودانية ، أما المستوي الثاني يتمثل في الدول

التي تقع خارج القارة الإفريقية ولديها تأثير علي المسألة السودانية، وإذا قمنا بتقسيم الاطراف السودانية إلي الجيش السوداني وحركة الدعم السريع سنجد أنه من الأفضل أن نقوم بأخذ تأثير مكونات الجيش السوداني ، ومكونات حركة الدعم السريع علي الصراع الدائر حاليا ، وإمكانية وجود تسوية للأزمة، فإذا نظرنا مكون قوات الدعم السريع وقمنا بتتبع خطاها من خلال الواقع المعاش الآن وعبر ما يكتبه الإعلام والمراكز المتخصصة في المسألة السودانية، وعبر ما يتم نشره في وسائل التواصل الإجتماعي، ندرك جيدا بأن هناك تسلسل في الأزمة السودانية، وهذا التسلسل لديه بعد إقليمي داخل القارة الإفريقية، ولديه بعد دولي خارجها، وفي هذا الإطار فإن أغلب المراقبين والمتابعين للمسألة السودانية لا يترددون في القول بأن هناك بعض الدول والحركات والكيانات التي تدعم قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، فقد اتهم نظام «خليفة حفتر» في ليبيا بأن يدعم قوات الدعم السريع بمجموعة كبيرة من الدعم اللوجستي والتسليح وذلك بحكم وجود علاقات وطيدة بين ليبيا والسودان علي أساس أن التنظيم الذي يقوده حفتر بمثابة إمتداد سياسي وعسكري نشط في محور السودان وليبيا. كما أن بعض الكتابات والمقولات تؤكد الإمارات العربية المتحدة بمثابة القوة الدولية الموجودة خلف قوات الدعم السريع، من أجل مصالحها الاقتصادية في السودان.

وفي إطار الحديث عن روسيا سنجد أن العديد من الجهات تؤكد أن قوات «فاجنر الروسية» لديها قدر كبير من التعاون والنشاط السياسي والعسكري مع قوات الدعم السريع، وهذا يقودنا إلي دولة أخري مجاورة للسودان وهي دولة إفريقيا الوسطي حيث توجد تأكيدات بوجود علاقة قوية بين النظام الحاكم في إفريقيا الوسطي ومحمد حمدان دقلو «حميدتي» قائد قوات الدعم السريع فقد تحدثت العديد من المنابر الإعلامية والمتخصصة بوجود عدد من قوات الدعم السريع داخل إفريقيا الوسطي، والتي يتواجد على اراضيها ايضا قوات فاجنر الروسية الداعمة لقوات الدعم السريع وبالتالي يمكن القول بأن قوات الدعم السريع لديها إمتداد داخل القارة الإفريقية في دول مثل إفريقيا الوسطي وليبيا ولديها إمتداد خارج القارة الإفريقية في دول مثل روسيا والامارات.

وفي إطار الحديث عن المكون الثاني وهو الجيش الوطني السوداني سنجد إنه يتمتع بعلاقة قوية ووطيدة مع مصر حسب ما تؤكد المصادر المكتوبة والمنشورة، وذلك بأعتبار أن مصر تري أن الجيش السوداني هو من يملك الشرعية الكاملة في تمثيل السودان عسكريا، كما يمكن القول بأن المصريين سيكونوا مترابطين مع الجيش السوداني وذلك لوجود مجموعة من الروابط والمسائل المشتركة بين مصر والسودان، خاصة فيما يتعلق بمياه النيل والعلاقة مع إثيوبيا، وبالتالي فإن أية تسوية أو حوار لحل الصراع السوداني سيأخذ في اعتباره المسائل التي تربط السودان مع الدول الأخري.

إذا تحدثنا عن الدول التي لديها مصالح اقتصادية في السودان سنجد أن الصين من أقوي شركاء الدولة الإفريقية في الامور المتعلقة بالاستثمار والبحث عن النفط، والبنى التحتية، والانشاءات الهندسية الكبري، فالسودان من الدول التي تتمتع بعلاقات اقتصادية كبيرة مع الصين، وبالتالي فإن الأخيرة من الدول التي يتوقع أن يكون لديها موقف حاسم في النزاع السوداني.

ولكن سنجد عند الحديث عن كيفية وجود نظرة تجمع مواقف الأطراف الإقليمية والدولية المختلفة من الصراع السوداني في ظل المصالح المتناقضة والمتباعدة لكل طرف، أن هذه المواقف المختلفة والمتناقضة سيكون لها تأثير مباشر علي إمكانية التوصل إلي تسوية للصراع القائم في السودان، فمنذ أن بدأت الحرب في السودان ظهر الحديث عن إمكانية وقف إطلاق النار، وكان هناك أكثر من خمس محاولات لفرض الهدنة من أجل أن يكون هناك ممرات آمنة لتوفير الاحتياجات الإنسانية والمعيشية للمواطنين، ولكن بالرغم من ذلك لم يكن هناك استعداد من الأطراف المتنازعة في السودان «قوات الدعم السريع والجيش الوطني السوداني» لتلك الهدنة وذلك لأن توقف الحرب من وجهة نظر الطرفين أمر لا يمكن حدوثه بسبب الهجوم المتبادل بين الطرفين في أرض المعركة.

لقد بدأ تأثير الجهات الدولية والإقليمية في محاولات السعي من أجل التدخل لوقف اطلاق النار والتي منها قيام قوات الدعم السريع والجيش الوطني السوداني بإرسال وفود إلي المملكة العربية السعودية للمشاركة في مفاوضات قائمة في الوقت الحالي لحل النزاع، بالإضافة الى جهود أخري اقليمية وارسال وفود من قبل طرفي الصراع إلي مصر وجنوب السودان لحل الأزمة، والجهود القائمة من مجموعة «الإيجاد».

وهنا ينبغي الاشارة الى ان كينيا التي تقع في شرق افريقيا وتنتمي لمجموعة دول منظمة الإيجاد ومجموعة «الكومنويلث» وهي مجموعة الدول الناطقة باللغة الإنجليزية بدأت تتحدث بشكل منفرد حول الصراع وتحاول التدخل ومن أبرز تلك الجهود تأكيدها بضرورة إيقاف الحرب في السودان، وهي في تلك الوضع لا تمثل نفسها فقط ولكن تعبر ايضا عن مصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية التي تعد حليف استراتيجي لكينيا وجميعهم يخشى بشكل كبير من أن يكون هناك حضور للمنافس التقليدي للجماعة الأوروبية المتهمة في الوقت الحالي بدفع دول شرق إفريقيا لإقحام نفسها في الصراع القائم في السودان لمواجهة ازدياد النفوذ الروسي والصيني، ورغم أن الجغرافيا تفرض علي دول شرق إفريقيا بالتدخل في الصراع الحالي ، إلا أن دول شرق إفريقيا تغير توجهها في التعاطي مع الأزمة السودان، فقد كانت تتحدث في البداية باسم الإيجاد أو الاتحاد الإفريقي ولكنها أصبحت تتحدث الأن بأعتبار أنها دول قائمة بذاتها، كما طالبوا بضرورة تسوية الصراع لأنه سيؤثر

بشكل سلبي علي الأوضاع في دولهم، وفي هذا الإطار يرى عدد من الكتاب في دول مثل كينيا، وتنزانيا، وأوغندا ، وبورندي، وإريتريا أن هناك ضرورة لإنهاء الصراع ولكن لصالح الجيش السوداني، وذلك باعتبار أن الجيش السوداني هو الجهة الوحيدة في السودان المخول لها تمثيل السودان عسكريا، كما يؤكدون علي ضرورة عدم وجود جيشين في بلد واحد، وبالتالي فإن مسألة الصراع في السودان بها قدر كبير من الضغوطات الدولية والإقليمية، خاصة من دول الجوار السوداني بجانب الدول الإفريقية الأخري التي ليس لها جوار مباشر مع السودان، ولكن لديها توجهات دولية لصالح جهات خارجية تنتمي لها سياسيا، ولذلك عندما يؤكد البعض بأن ما يحدث في السودان في الوقت الحالي بمثابة حرب بالوكالة بين دول أوروبا والولايات المتحدة في جانب، وروسيا في جانب آخر لا يمكن القول بأنه غير صحيح، كذلك حديث البعض بأن ما يحدث في السودان لديه أثار على استقرار الدول المجاورة للسودان لا نستطيع القول عليه ايضا بأنه غير صحيح.

تذهب معظم الأراء في الوقت الحالي ان المفاوضات الجارية الان خارج السودان يتم فيها طرح تسوية تتمثل في أن يتواجد الجيش الوطني السوداني وعدد قليل من قوات الدعم السريع بشكل نسبي في الخرطوم على أن تعود الغالبية العظمى من قوات حميدتي إلى قواعدها الأساسية في غرب السودان وتحديدا دارفور، وأن يتم المجيء بشخص من السياسيين السودانيين ليكون علي رأس السلطة لوقف الصراع الدائر، ثم النظر بعد ذلك في الدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات. وهذه المقترحات صادرة بالتأكيد بسبب الاتجاهات المتناقضة للدول التي لديها مصالح مباشرة في السودان، وبالتالي فإن المسألة السودانية في الوقت الراهن بفعل التجاذبات بين كل من دول أوروبا، والصين، وروسيا، والولايات المتحدة، والدول الافريقية في السودان سيجعل هناك قدر كبير من الضغوطات التي ستواجه الحل السلمي للصراع السوداني، ولكن يظل الأمل بأن المسألة السودانية حتي إذا تأخر حلها سيكون هناك حسم يرضي الغالبية العظمى من الأطراف المتصارعة رغم أن ذلك لا يمكن الجزم به بشكل مؤكد.

بالإضافة إلي ما سبق يوجد طرف دولي آخر لابد من الانتباه لدوره وتأثيره يتمثل في العدد الكبير من جماعات الضغط « lobbies» التي توجد خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا وتتعامل مع المنظمات الدولية وتقوم تلك الجماعات بتأجيج أطراف في السودان ضد بعضها البعض، حيث نجد أن الكثير من التراكمات في السياسية السودانية تم أثارتها الأن وأصبحت تُناقش على طاولة المفاوضات، وتُستخدم كورقة ضغط مثل مشاكل الإسلام السياسي، ومشاكل محاربة الإرهاب، ومشاكل الإبادة في دارفور والمسألة الايديولوجية بين العرب والافارقة في السودان، وبالتالي فإن هناك أطراف كثيرة تعمل لصالح إيديولوجيات أو مواقف فكرية معينة، وهكذا فإن الأمور في السودان متداخلة ومتشابكة بشكل كبير، وسيكون لها تأثير واضح علي مسألة الحل

للأزمة في السودان.

في النهاية يظل هناك تساؤلات مهمة لابد من اجابتها منها ما هي المصلحة المباشرة لبعض الاطراف أن تكون في جانب أحد طرفي الصراع في السودان على سبيل المثال عندما نتحدث عن المملكة العربية السعودية وموقفها من الأزمة السودانية أثناء حرب اليمن والآن بعد توقفها والدخول في مفاوضات للتوصل الى تسوية لها نجد أنه ربما يكون هناك تغير في المواقف باعتبار انه اثناء حرب اليمن كان هناك طرف من الاطراف السودانية يساند المملكة في حربها ضد الحوثيين في اليمن وبالتالي سنلاحظ أن بعض الدول ستغير مواقفها واتجاهاتها بضغط من دول أخرى وهذا ما سنراه خلال الايام القادمة خاصة في مسألة الحل.

الشئ الاخر المهم الذي يشير ألى أن الحرب ستستمر هو أن الجميع لم يحترم وقف اطلاق النار وكذلك لم تستطع جهة من الجهات أن توقف مسألة الحشد والتحفيز لمؤيديها فليس هناك اي طرف من الاطراف المتصارعة على استعداد لوقف الحرب والانسحاب من أرض المعركة، ونفس الأمر عند تحليل تصريحات السفارات الاجنبية في السودان والجهات والمنظمات الدولية نجد أنها تتسم بعدم الصرامة كما لا نرى طرف دولي يضغط على طرف من أطراف الصراع بصورة صريحة فالصراحة هنا قد تكون مهمة ولازمة لوقف الحرب في حالة مثل السودان الذي يتميز بتنوعه وتناقضاته الكثيرة. حيث تقتصر التصريحات الدولية علي ضرورة أنهاء الصراع بدوافع إنسانية وتسليم السلطة للمدنيين، دون أن يكون هناك موقف أو حسم واضح للصراع في السودان.

- تعقيب دكتور/ محمد فؤاد رشوان
باحث متخصص في الشئون الأفريقية

هناك عدد من السيناريوهات المستقبلية للأزمة السودانية بناء على ما تم تناوله في المحاور السابقة خاصة ان السودان ذات موقع استراتيجي وتقع وسط منطقة اقليمية هشة على المستوى الامني والاقتصادي حتى على مستوى بناء الدولة نفسها لذلك وفقا للرؤية الواضحة الآن للاحداث يمكن تقسيم تلك السيناريوهات الى اثنين اساسيين الأول انتهاء الصراع بين قوات الدعم السريع وقوات الجيش السوداني والسيناريو الثاني استمرار الصراع وهو السيناويو الاصعب ويندرج تحت كل منهما عدد من السيناريوهات الفرعية.

أولاً: انتهاء الصراع بين قوات الدعم السريع وقوات الجيش السوداني.

هذا السيناريو يندرج تحته عدد من السناريوهات الفرعية أهمها انهزام قوات

الدعم السريع، أو إنهاء هذا الصراع دون وجود منتصر بغض النظر أن الحروب لا يوجد فيها منتصر وأن المتضرر الحقيقي هو الشعب السوداني ووحدة وأمن السودان.

ففي حالة هزيمة قوات الدعم السريع الذي يقدر عددها ب 100 ألف مقاتل وتشير كثير من التقارير الى وجود دعم مقدم لها من بعض الدول الاقليمية على رأسها الامارات رغبة منها في السيطرة على موانئ البحر الاحمر بما فيها موانئ السودان البحرية تظهر خطورة دعم مثل تلك الحركات مثل الدعم السريع حيث يساهم ذلك في أمرين الاول: تحقيق رغبة بعض القوى الكبرى في تفكيك دول المنطقة الى دويلات صغيرة يسهل التحكم في ثرواتها الاقتصادية ومواردها. الامر الثاني: اذا استطاعت قوات الدعم السريع الحصول الفترة القادمة سواء من ليبيا أو بعض الدول والقوى الإقليمية الأخرى على دعم لوجستي مثل طائرات بدون طيار أو أسلحة متقدمة أو أسلحة ثقيلة ستنتقل المعركة إلى مستوى أكثر سوءاً سيجعل لدينا سيناريوهين أولهم الفرار لدول الجوار وهذا سينقل الأزمة من أزمة سودانية خالصة إلى كونها أزمة إقليمية خصوصا في ظل التداخل القبلي الموجود بين السودان والدول الأخرى وهذا قد يمكنهم من الانضمام إلى الجماعات المسلحة المعارضة أو إلى الجماعات الإرهابية وعصابات الإتجار بالبشر.

والسيناريو الثاني الفرار داخل المناطق الريفية والاقاليم الاخرى في السودان وهذا يجعلنا أمام زيادة في المطالب الانفصالية، وقد ينتج عنها تحقق الخريطة التي تقسم السودان لأربعة دويلات دولة في الغرب ودولة في الشرق ودولة في الشمال بالاضافة الى دولة جنوب السودان اللي انفصلت في 2011.

ثانياً: استمرار الصراع بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني

في حالة استمرار الصراع داخل السودان سيكون له تبعات خطيرة جداً على كافة المستويات لأنه سيؤدي إلى إنهاك القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وتردي الأوضاع الاقتصادية وتدمير البنية التحتية التي هي في الأساس بحاجة إلى إعادة بناء، لذلك عند انتهاء الحرب والاقتتال وتسليم البلاد إلى حكومة جديدة ستكون في مأزق حقيقي لأنها ستحتاج إلى موارد مالية ضخمة كي تتمكن من إعادة إصلاح ما دمرته الحرب وبالتالي سيتم إجبار السودان على القبول بما لم تقبل به أي حكومة أخرى سابقة مثل تأجير الموانئ السودانية أو تواجد قواعد عسكرية لدول أخرى على اراضيها كما حاولت روسيا من قبل أو تأجير الأراضي الزراعية لدول اجنبية وهو ما تسعى إليه بعض الدول أو الحصول على عقود امتياز لمناجم السودان غير منصفة لاستنزاف المعادن الهامة مثل الذهب وهنا نشير لدور قوات فاجنر الروسية التي تستنزف موارد ومناجم الذهب السوداني وهذا كله سيشكل خطر كبير على الأمن القومي السوداني.

وفيما يتعلق بالسيناريوهات المستقبلية للاجئين نجد أن السودان لديها عدد

كبير من اللاجئين من الدول الأخرى أغلبهم من المعارضة مما يجعل الوضع الإنساني لهذه المعارضة على المحك ففكرة عودتهم مرة أخرى إلى أوطانهم ستعرض حياتهم لخطر كبير، ومسألة توطينهم في البلدان الأوروبية أو الإفريقية ستجعل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مأزق كبير في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في أوروبا بعد أزمة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية ونفس الامر في إفريقيا.

أما عن اللاجئين السودانيين فنجد أن هناك لجوء كبير لعدد من دول الجوار خاصة مصر التي يقدر عدد من فر إليها منذ ابريل الماضي بنحو ١٥٠ الف شخص في ظل وجود ما يقرب من 4 مليون سوداني في الأساس يعيش في مصر وهذا من شأنه أن يشكل ضغط على اقتصاد الدولة المصرية في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة مما سيزيد من أزمة البطالة في مصر بسبب وفرة الأيدي العاملة القادمة من السودان والتي تكون تكلفتها أقل عند التوظيف ، كما يشكل اللاجئين عبء على الموازنة المصرية لأن أغلب القادمين هم من النساء والاطفال والعجائز، وأيضا سيعانون من مشكلة الاندماج سواء في المجتمع المصري أو الليبي أو أي دولة يلجأوا إليها مما سيتسبب في أزمات أمنية وثقافية.

وهناك نهجين للتعامل مع اللاجئين إما فكرة المخيمات لعزل اللاجئين وبالتالي سهولة مراقبتهم وتقديم الدعم اللازم لهم أو النهج الآخر وهو دمجهم في المجتمع وحصولهم على نفس الخدمات الصحية والاقتصادية والمالية التي يحصل عليها المواطنين في الدولة وهو النهج الذي تتعامل به مصر مع اللاجئين سواء السوريين أو الليبيين أو السودانيين. وكلا النهجين لن يحل ازمة اللاجئين بل من المتوقع حدوث مشاكل كبيرة في عدد من الدول بسبب التداخل وتحرك القبائل بين الحدود المفتوحة داخل بعض الدول اهمها تشاد مما سيشكل ضغط على النظام السياسي بها بسبب تحركات قبائل مثل القرعان والتاما وانتشار الصراع بمبدأ العدوى.

وبالتالي فإن تحقيق هذا السيناريو المتعلق باستمرار حالة الحرب الى اجل غير مسمى سيكون في صالح قوى اقليمية ودولية وشركات الامن الخاصة مثل فاجنر الروسية رغبة منها في استغلال الفوضى للسيطرة على ثروات السودان ولكنه في غير صالح غالبية دول الجوار وان كان من الممكن ان تستغله اثيوبيا من اجل اقتطاع اجزاء من السودان وضمها الى اراضيها مثل الفشقة الغنية بالاراضي الخصبة او استكمال سد النهضة بغض النظر عن مصالح دول المصب مصر والسودان.

ثالثاً: سيناريو الوصول إلى اتفاق شامل.

يمثل هذا السيناريو الحل الآمن الذي وهو وصول القوى الإقليمية المتزنة إلى تسوية واتفاق يرضي جميع الأطراف يضمن وحدة وسلامة الأراضي السودانية ، حتى اذا جاء الاتفاق بوجود جديدة للحياة السياسية السودانية

خاصة أن مشكلة السودان تكمن في نخبتها التي تعلو المصلحة الشخصية والقبلية على المصلحة الوطنية كما أن طول الفترة الانتقالية كان سببا من اسباب تدهور الوضع السوداني وتعقد الأزمة السياسية.

- تعقيب الاستاذ/ عمار ياسين

باحث متخصص في دراسات السلام والصراع

بالنظر الى الأزمة في السودان من منظور دراسات السلام نجد أن المشكلة لا تتمثل في تراتبية السلام والصراع، ولا تتمثل في أيهما أسبق من الأخر، فالسلام والصراع بمثابة ظواهر قديمة موجودة منذ الأزل، وستبقي أبدا إلي أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وفي إطار الصراعات والبيئة المغدية لها توجد محاولات مستمرة لفهم هذه الصراعات من أجل تدخلات بناءة للقضاء عليها بناء على فهم صحيح لها ولأسبابها، وفي هذا الإطار توجد جوانب عديدة من التدخلات في حالات السلام والصراع، فرغم أن الصراع الأخير في السودان بدأ منذ منتصف أبريل الماضي، إلا أن منظور السلام والصراع ينظر للصراع الأخير له من خلال مراحل عديدة أدت لحدوثه.

- مراحل الصراع المختلفة خلال الحرب الأخيرة في السودان من منظور دراسات السلام والصراع:

كانت المرحلة الأولى للصراع القائم في السودان هي مرحلة «الصراع الكامن» وهي مرحلة ليس بالضرورة أن تكون مرئية علي السطح ، ولكن لها مغذيات. نجد أنه بعد نجاح الثورة في السودان عام ٢٠١٩ واعتقاد الكثيرين بأن السودان سيدخل في مرحلة جديدة كما أطلق عليها «سودان ما بعد عمر البشير» وأنها ستكون مختلفة ومغايرة بشكل كلي عن ما قبل/أو في عهد عمر البشير، وفي ذلك الفترة بالتحديد لكي تدخل السودان في مرحلة جديدة كان لابد أن تكون المرحلة الانتقالية بعد الثورة مضبوطة بوقت وتقاسم واضح للسلطة والثروة خاصة أنه من المتعارف عليه أن الوضع السياسي في العديد من الدول الإفريقية لا يكون مرتبط بتقاسم السلطة فقط بل والثروة ايضا، وذلك لوجود علاقة ارتباطية بين القائمين علي رأس السلطة وتمتعهم بالثروات، فعلي الرغم من أن معظم الدول الإفريقية تتمتع بموارد هائلة إلا انها تصنف ضمن الدول الفقيرة بسبب ثرواتها المستنزفة.

واذا نظرنا الى السودان سنجد أن قضية السلطة والثروة كانت بمثابة المحرك الرئيس والأساسي في السودان بعد نجاح الثورة مباشرة، وفي هذا الصدد كان من المهم أن يكون تقاسم السلطة والثروة علي مائدة أي مفاوضات أو

حوار في السودان بشكل عام، وقد جرت بالفعل محاولة معالجة تلك القضية ولكنها كانت معالجة من ناحية الشكل وليس المضمون أو الجوهر ، وبالتالي ظهرت بوادر واضحة في السودان لوجود خلاف بين المكون المدني والمكون العسكري تحديدا خلال المرحلة الانتقالية، خاصة مع عدم وجود أي مستجدات لإنهاء ذلك الصراع الكامن بين المكونين، وفي إطار تحالف الفريق عبد الفتاح البرهان وحميدتي فيما عرف باجراءات «تصحصح المسار» في اكتوبر ٢٠٢١ وقام الطرفان بإزاحة المكون المدني من المعادلة بشكل كلي ظنا منهم أن ذلك سيكون بمثابة حل للأزمة السياسية السودانية آنذاك إلا انه كان من المغذيات القوية لتحول الصراع في السودان من صراع «كامن» إلي مرحلة الصراع «الظاهر»، وفي هذا الصدد سنجد أن المغذيات أخذت بعدا أكثر عمقا من قبل، فأصبح هناك إشكالية أخري بجانب إشكالية تقاسم السلطة والثروة تتمثل في علاقة المكون المدني بالعسكري وإمكانية انفراد المكون العسكري وحده بالسلطة وضمان أن يكون هناك حالة من الاستقرار والتعايش الجاد والحقيقي في السودان، ويمكن القول بأن ما فعله المكون العسكري من استبعاد المكون المدني من العملية السياسية كانت نظرة تعاني من قصور حيث أنهم تعاملوا مع الوضع وكأنه لن يكون هناك إمكانية للخلاف علي الإطلاق بين المكون « العسكري» نفسه، وهنا حدثت نقطة تحول للصراع من حيث المواجهة بين حميدتي والفريق البرهان عند توزيع الامتيازات والاتفاق النهائي بين الشركاء أثناء اللمسات الاخيرة للاتفاق الاطاري حول خطوات ادماج قوات الدعم السريع في الجيش الوطني السوداني، فقد ظهرت نقطة خلاف داخل الجيش الوطني السوداني اعتراضا على الامتيازات التي يريدها حميدتي لقواته بينما هناك جانب كبير من افراد القوات المسلحة السودانية ترى انها مليشيات ولا يحق لافرادها التمتع بمزيد من الدعم والنفوذ داخل الجيش حيث كانوا يرون أن قوات الدعم السريع أقل في الدرجة العسكرية وبالتالي لا يمكن معاملتهم علي أنهم أفراد وقادة من الجيش الوطني السوداني حتي في حالة إكتمال عملية دمج قوات الدعم السريع داخل الجيش الوطني ، وبالتالي ظل هناك بعد أخر مغذي للصراع لا يقتصر ذلك البعد علي علاقة المدنين بالعسكريين، بل يشمل علاقة المكون العسكري فيما بينه والمتمثل في الجيش الوطني السوداني وقوات الدعم السريع، وهذا البعد بمثابة إشكالية كبري لأن الصراع أصبح بين افراد المكون الواحد المتمثل في المكون العسكري، ويمتلك جانبي هذا المكون القوة بمعناها الفني، ويملك السلاح، والنفوذ ، فيوجد طرف يملك الجيش ويوجد طرف عسكري يمتلك قوات الدعم السريع ، كما تتمثل الإشكالية الكبري في أن قوات الدعم السريع مجهزة في إطار مكونها الهيكلي بأن تكون في إطار حرب شوارع، ويعد قيام حرب الشوارع في السودان من اسوأ السيناريوهات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة في حالة تفاقم الصراع بين الجيش الوطني السوداني وقوات الدعم السريع.

وبالتالي من خلال تشريح الحالة الصراعية للسودان،نجد قدر من المنطق يوضح بأنه هناك مجموعة من الأسباب والمغذيات التي تدفع الحالة السودانية لمزيد

من التعقيد، وفي هذا الإطار نجد أنه في مرحلة الصراع الظاهر بين المكون الواحد «المكون العسكري- العسكري» ، وقبل أول رصاصة يتم إطلاقها كبداية للصراع بين الطرفين، كان علي الجهات الدولية والاقليمية أن تبذل المزيد من الجهد البناء لتهدئة الصراع أو إنهائه وكان من بين أهم تلك الجهات الإقليمية التي يمكن أن تقوم بذلك «مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي» حيث توجد لجنة رصينة تسمي ب «لجنة الحكماء» تسعى هذه اللجنة بشكل أساسي لتحقيق هدفين، يتمثل الهدف الأول في «منع إندلاع أو نشوب الصراعات»، أما الهدف الثاني يتمثل في «حل الصراعات». لكن لم تقوم هذه اللجنة بدور فاعل في إنهاء الصراع بالرغم من وجود مغذيات ظاهرة بأن الصراع بين قوات الدعم السريع والجيش الوطني السوداني من الممكن أن يصل إلي حد إطلاق النار بين الطرفين وتفاقم الصراع بشكل أكبر من المرحلة التي كان عليها ، وهنا تحول الصراع من صراع ظاهر إلي مرحلة الصراع المفتوح، وفي هذه المرحلة تكون حدود الصراع مفتوحة ويحاول أطرافه استغلال كافة الفرص لفرض أمر واقع يستطيعوا من خلاله تنفيذ بعض من مطالبهم باستخدام القوة وليس بالحوار أو التفاوض أو المساعي الحميدة، وفي تلك الحالة يكون الإنسان هو الضحية والإشكالية الكبري، وذلك لأنه اذا امتلك طرفا الصراع القوة سيكون عداد القتلي والجرحي في زيادة، وبالتالي فإن الصراع بدأ كبيرا ووصل إلي القمة بين طرفي المكون العسكري.

وهنا ينبغي الاشارة الى ضعف آليات الاتحاد الافريقي في التعامل مع الأزمة السودانية مسبقا قبل تحولها الى صراع مفتوح من خلال عدد من الآليات التابعه له منها «آلية الإنذار المبكر القاري» لكن ذلك لم يحدث بالرغم من المشرات التي كانت واضحة لتصاعد حدة الازمة ، فقد تعامل «الاتحاد الإفريقي» مع الصراع السوداني علي أنه أمر مفاجئ وكان بيان «مجلس السلم والأمن الإفريقي» في الاجتماع الذي عقد بعد يوم واحد من إندلاع الصراع السوداني به قدر من الإستجداء لطرفي الصراع، وهنا لابد من تفعيل مبدأ التدخل من اجل الاغراض الانسانية وهي لا تتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية والتي من شأنها تغيير مسار الإرادة الشعبية، ولكن ما يحدث الان في السودان قد يتحول اذا ما ترك الأمر بدون احتواء من قبل اجهزة الاتحاد الافريقي والاطراف الاقليمية خاصة دول الجوار الى اقتتال أهلي، وبالتالي ما يقوم به طرفي الصراع في السودان بمثابة حالة من اللامنطق.

لذلك ظهرت مساعي وجهود إقليمية وأخري دولية لتحريك الوضع في السودان من اجل وقف اطلاق النار وهنا ظهرت مشكلة أخري تتعلق بالاطراف التي تتدخل بين المتحاربين في السودان حيث لابد ان تمتلك تلك الاطراف رؤية واضحة وسليمة لابعاد الصراع الدائر حاليا ليس فقط على السودان بل على الاقليم بالكامل وايضا ان يمتلك الوسطاء مفاتيح للضغط على طرفي الصراع من اجل الاذعان لما يتم التوصل له من تسويات. وفي إطار ذلك علي سبيل المثال كان هناك تصريح من الفريق البرهان أكد فيه بأنه لا مجال

للحوار مع الدعم السريع دون وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح، وهذا التصريح ينطوي علي قدر جزء منطقي وجزء آخر غير منطقي ، ففي الحالة الأولي نجد أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال بدء الحوار مع الدعم السريع دون وقف إطلاق النار وهذا أمر منطقي، ولكن فكرة إلقاء السلاح لا تحتوي علي قدر من المنطق وذلك لأن القاء السلاح يأتي في مرحلة أخري تالية بعد وقف أطلاق النار، وذلك لأنه في حالة تسوية الصراعات تنطوي علي مرحلة اولى مثل الصراع الحالي في السودان يتم البدء «باتفاق لوقف أطلاق النار» لحفظ ما تبقى من سلام، وفي هذه الحالة يكون هو الهدف الأسمي والأهم والأشمل في سبيل المضي قدما نحو السلام بشكل تدريجي فنتنقل بعد ذلك إلى مرحلة «صنع السلام»، وفي مرحلة صنع السلام يتم طرح آليات عديدة منها الوساطة، والمساعي الحميدة، والمفاوضات المباشرة، وفي هذا الإطار ليس من الضروي أن تكون المساعي الإقليمية والدولية المتدخلة لحل أزمة السودان لديها الحل، ولكن من المهم ان تكون تلك الجهات قادرة علي دفع الأفراد إيجابيا نحو إيجاد تسوية للأزمة الحالية في السودان بأنفسهم، ولكن المساعي الدولية والإقليمية علي الرغم من تعددها لم تنجح في فرض وقف لاطلاق النار وكان من أهم هذه المساعي محاولة مصر وجنوب السودان للقيام بمساعي لحل الازمة ولكنها لم تحظي بقبول من الأطراف المختلفة المتصارعة في السودان.

بناء علي التشريح لحالة الصراع في السودان يتضح أنه يمكن أن يتم تسويته من خلال محاولة وقف لاطلاق النار ثم محاولة صنع السلام، ثم القيام بحفظ السلام، وأخيرا التحدث عن بناء السلام وفي هذه المرحلة يتم تحديد الأطر الخاصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من اجل وجود قوة واحدة «كيان عسكري واحد وطني للسودان» يضم جميع أفراد القوات المسلحة السودانية تحت لواء الجيش الوطني السوداني «، حيث من المهم أن تكون تلك الأطر خاضعة للمناقشة بين أطراف الصراع في المحادثات والمفاوضات المعلنة وغير المعلنة، وان تكون هناك مفاتيح معينة نعلم من خلالها، أمكانية أن تكون الأستجابة من أحد أطراف الصراع أو كلاهما معا بناءة أم غير بناءة، من تلك المفاتيح فكرة الخروج الأمن من الصراع الدائر حاليا، وهذا الخروج الأمن من المهم أن يشارك فيه الشعب السوداني ويقول كلمته، لأن الخروج الامن لا يتعلق بقبول الشعب السوداني لحميدتي فقط بل ايضا بالفريق البرهان ايضا بعد تلك الأحداث المأساوية في الداخل السوداني بأعتبارها مسألة هامة في صميم الأزمة الحالية القائمة في السودان.

خاتمة:

يبدو مما سبق أن السودان سيتحمل تكلفة اقتصادية واجتماعية وانسانية باهظة ستمتد آثارها لسنوات نتيجة الحرب الدائرة الآن في السودان والتي من المرشح أن تمتد لكافة اقاليم السودان في حال تمسك كل طرف من اطراف الصراع الحالي بالانتصار العسكري على الطرف الآخر.

قد تشهد المنطقة ودول الجوار الفترة المقبلة تجدد عدد من النزاعات المسلحة القديمة سواء بين الدول وبعضها البعض او داخل الدولة الواحدة نتيجة حركة النازحين واللاجئين والروابط القبلية ولجوء الحركات المسلحة للإحتماء بأبناء عمومتهم، خصوصا اذا اضفنا لذلك استغلال تجار السلاح لتلك الاحداث والعمل على اشتعالها أكثر من اجل رواج تجارتهم.

كما يتضح ايضا أن الاطراف الدولية المختلفة سواء دول أو منظمات حكومية وغير حكومية بالاضافة الى الاطراف الاقليمية لها تأثير كبير علي الوضع الحالي في السودان كما سيكون لها تأثير أكبر في القدرة على التوصل الى تسوية سلمية من حيث فترة استمرار الصراع الدائر هناك والاهم توقيت توقفه وبنود اتفاق السلام المتوقع موافقة الاطراف المتصارعة عليه وعلى عملية السلام في الازمة السودانية برمتها.